ابن مالك صاحب "الألفية"

وبعض أسيقياته للنحاة والصرفيين

للأستاذ الغزالي حرب

هذا الإمام النحوي المشهور، لم يسجل المؤرخون يوم مولده المغمور، لأنه ولد في بيت شعبي مجهول، لا في بيت ملكي أو سلطاني مرموق، ومن هنا لم يُعنوا بتسجيل يوم مولده، وهكذا الناس في كل زمان ومكان، مصداقاً لقول أحمد شوقي:

خلق الحظ جُماناً وحصى　　خالقُ النطفة من ماء وطين
فوليد تسجد الدنيا له　　ووليد في زوايا المهملين

وكان ابن مالك من هؤلاء الولدان المهملين، «لأنه لم يكن من أعيان الناس لتشكر أفعاله أو تذم» ـ على حد تعبير أبي المحاسن (١) وسواه. فلا غرو أن اختلف الباحثون قديماً وحديثاً في اسمه تاماً كاملاً: أهو محمد بن عبدالله، بن عبدالله، بن عبدالله بن مالك، ـ كما ذهب إلى ذلك السيوطي (٢) وغيره ـ أم هو محمد بن عبدالله بن مالك ـ كما ذهب إلى ذلك بعض الباحثين قديماً (٣) وحديثاً ـ أم هو محمد بن عبدالله بن محمد بن عبدالله بن مالك، ـ كما ذهب إلى ذلك بروكلمان (٤) ومؤلفو دائرة المعارف الإسلامية؟

وإذا كانوا لم يعنوا قط بذكر يوم مولده ـ وهو يوم مغمور ـ فقد عنوا بتسجيل يوم رحيله إلى جوار الله والتاريخ ـ وهو يوم مشهور ـ فقالوا: إنه توفي لاثنتي عشرة ليلة خلت من شعبان ٦٧٢ هـ وله من العمر سبعون عاماً تقريباً ... ومن العجيب أن ابن مالك ـ رحمه الله ـ لم يحدثنا مطلقاً، في أي مؤلف من مؤلفاته التي وصلتنا، عن نفسه أو نسبه أو أسرته أو نشأته، كما صنع ذلك مثلاً أبو حامد الغزالي ـ برغم تصوفه ـ في كتابه: «المنقذ من الضلال» ثم جلال الدين السيوطي في بعض مؤلفاته(٥) ، ومعلوم للباحثين أن مؤلفات ابن مالك قد أربت على الخمسين، وإن لم يطبع منها حتى اليوم الا القليل، وقد بدا لي فيما أتيحت لي قراءته من هذه المؤلفات: مخطوطها ومطبوعها، أن ابن مالك ـ طيب الله ثراه ـ يرتفع في ميدان النحو والصرف إلى طبقة المجتهد المستقل، أو إلى طبقة المجتهد المرجِّح ـ على حد تعبير علماء أصول الفقه، الذين قسموا المجتهدين من الفقهاء خمس طبقات:

أ ـ طبقة المجتهد المستقل من طراز الأئمة الأربعة المشهورين، ومعهم الأوزاعي إمام أهل الشام، والليث بن سعد إمام أهل مصر.

ب ـ ثم طبقة المجتهد المذهبي الأول مثل أبي يوسف وزفر من الأحناف، وابْن وهب من المالكية، والمزني من الشافعية، وابن تيمية وابن القيم من الحنابلة.

جـ ـ ثم طبقة المجتهد المذهبي الثاني، مثل السرخسي في مذهب السادة الأحناف.

د ـ ثم طبقة المجتهد المذهبي المرجِّح، مثل الجصاص بين الأحناف.

هـ ـ ثم طبقة العالم بالمذهب ورواياته مثل صاحب «الكنز» في المذهب الحنفي...

والواقع أن ابن مالك لم يكن في وسعه أن يسمو إلى طبقة المجتهد المستقل إلا في أحيان قليلة لم يظفر بها سواه من علماء وأدباء وشعراء الأندلس الذين ذابت شخصياتهم غالباً في تقليدهم للشخصية البغدادية ـ كما لاحظ ذلك بحق كثير من المحققين(٦) المحدثين. وحسب ابن مالك منّا في هذا البحث أسبقياته لكثير من النحاة والصرفيين، ومن شواهد هذه الأسبقية ما يأتي على سبيل التمثيل لا الحصر:

أولاً: أسبقيته إلى الاستعانة بآرائه النحوية، على الدفاع عن مذهب أهل السنة والجماعة،

والتنديد بخصومهم من المعتزلة وغيرهم، فالمعروف أن المعتزلة قد «اتفقوا(٧) على نفي رؤية الله - تعالى - بالأبصار في دار القرار». وقد خالفهم ابن مالك. وهو يحدثنا عن «إعراب الفعل» قائلاً فيما قال - «... (٨) ثم أشرت إلى ضعف قول من رأى تأبيد النفي بلن - وهو الزمخشري في كتابه «الأنموذج» وحامله على ذلك اعتقاده أن الله - تعالى - لا يُرى وهو اعتقاد باطل بصحة ذلك عن رسول الله - ﷺ - أعني ثبوت الرؤية، جعلنا الله من أهلها، وأعاذنا من عدم الإيمان بها...» وبقول ابن مالك هذا نردّ على من لقبوه قديماً بلقب «المعتزلي» كما صنع(٩) شارح شواهد شرح «الألفية» لابن الناظم - كما خالف ابن مالك المصابين بالإفراط أو التفريط في موقفهم من أهل البيت النبوي الشريف، ملتزماً جانب الموقف الودود لهم، مع التوحيد الخالص لله - عز وجل - ومع الاعتدال المهتدي بالأحاديث الشريفة الصحيحة، ويظهر هذا الالتزام في قول ابن مالك مثلاً من «الألفية» في باب «الحال».

والـتـزموا تـأخيره في نحو لن   يـفوز فذّاً بالمنى إلا الحَسَنْ

ومعلوم أن «الحسن» المذكور في آخر هذا البيت، إنما هو الحسن بن علي بن أبي طالب - رضي الله عنهما - كما صرح بذلك ابن مالك(١٠) نفسه في شرح الكافية الشافية، مستشهداً بالحديث النبوي الصحيح المشير إلى الحسن بن علي قائلاً: «إن ابني هذا سيّد، وسيصلح الله به بين فئتين عظيمتين من المسلمين» وخالف ابن مالك النحاة القدامى: سابقيهم ولاحقيهم في عدم جموده على مذهب فقهيٍّ معين، فقد كان ابن مالك طوال إقامته بالأندلس فقيهاً مالكي المذهب ... فلما انتقل من الأندلس إلى الشام صار فقيهاً شافعي المذهب، لا سعياً وراء منصب من المناصب؛ ولكن تحرراً من «الاستاتيكية» الماثلة في الجمود الفقهي على مذهب واحد، ونزوعاً إلى «الديناميكية» والتحرر الفقهي، الذي عرف به في صداقته لفقهاء المالكية بالأندلس، ثم في صداقته لفقهاء الشافعية في الشام، ولا سيما العلامة ابن خلكان قاضي القضاة، الذي بلغ من احترامه إياه أنه «كان يشيعه(١١) إلى داره بعد الصلاة» ولست أدري: لماذا لم يعتبره ابن خلكان - مادام هذا مبلغ احترامه إياه - من «الأعيان» الجديرين بالترجمة لهم، والحديث عنهم، في كتابه المشهور: «وفيات الأعيان»؟. ولماذا لم يُشد ابن خلكان في كتابه هذا بعلم ابن مالك وخلقه وتقواه، كما صنع سواه(١٢)؟ بل لماذا لم يُشر إليه مطلقاً من بعيد أو قريب في «وفيات الأعيان» ولو بذكر ماله وما عليه - كما صنع السيوطي مثلاً - حيث حدثنا في

الجزء الثاني من «حسن المحاضرة» عن خلقه العظيم، واعتزازه بكرامة العلماء ... ثم لم يلبث أن نسب إليه بعد ذلك بقليل، وفي هذا الجزء نفسه، أنه بَعْدَ إقفاله من الأندلس إلى الشرق، أراد تقديم كتابه إلى السلطان: الظاهر بيبرس البندقداري. فقال في هذا التقديم: إنه «يقبل الأرض» بين يدي السلطان، ومعلوم أن هذه العادة التقليدية المذلة: عادة تقبيل الأرض بين يدي السلطان، قد أدخلها عصر المعز لدين الله الفاطمي، وظلت قائمة مرعيَّة ومفروضة على الجميع ـ كائنين من كانوا ـ حتى أبطلها السلطان «برسباي» سنة ٨٢٥هـ ـ وإلى جانب هذه الزَّلة التي زل بها لسان ابن مالك وقلمه نثراً، كانت له زلَّته الشعرية التي تتمثل في مبالغته في مدح الملك الناصر قائلاً غفر الله له(١٣).

من جُنْده الأقدار فهي منجده   لمن يواليه بجودٍ وجده

ويغلب على ظني أن ابن مالك ـ رحمه الله ـ لم تعرف عنه غير هاتين الزلتين: الشعرية والنثرية، وأنه عاش طوال حياته غالباً، مرفوع الرأس، موفور الكرامة، جديراً بأن يتمثل صادقاً بأبيات عبد العزيز الجرجاني، في الاعتزاز بكرامة العلماء، ويكفينا منها هذان البيتان:

ولم أبتزل في خدمة العلم مهجتي   لأخدم من لاقيت لكن لأُخدما
أأشقي به غرساً، وأجنيه ذلة   إذن فاتباع الجهل قد كان أحزما(١٤)!!

ثانياً: أسبقيته النحاة والصرفيين إلى الإكثار من الاستشهاد بالقراءات المتعددة للقرآن الكريم، مادامت واردة عن الرسول. ﷺ :

أ ـ في معرض الحديث عن الفصل بين المضاف والمضاف إليه، بالظرف أو الجار والمجرور، استشهد بقراءة ابن عامر لقوله ـ تعالى ـ «وكذلك زيَّن لكثير من المشركين قَتْل أولادهم شركائهم...» وفي هذه القراءة قال ابن مالك(١٥) من منظومته: الكافية الشافية:

وعُمدتي قراءة ابن عامر   وكم لها من عاضد وناصر

ولم يعبأ ابن مالك هنا بعدم قبول بعض كبار النحاة من قبله لهذه القراءة. ومنهم الزمخشري في تفسيره المشهور بالكشاف، وما أحرَّ دفاع ابن مالك عن الاحتجاج لهذه القراءات.

ب ـ وفي معرض الاستدلال على جواز العطف على الضمير الذي يكون في محل جر، من

غير إعادة الجر، استشهد بقراءة ابن عباس وحمزة وآخرين لقوله ـ تعالى ـ «واتقوا(١٦) الله الذي تساءلون به والأرحام» ـ بجر الأرحام ـ كما في شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ص ٥٥.

جـ ـ واستشهد أيضاً بقراءة حمزة لقوله ـ تعالى «عبد(١٧) الطاغوت» قائلاً في كتابه «الإعلام»: «بها تلا حمزة في الكتاب».

ثالثاً: أسبقيته النحاة والصرفيين، إلى الإكثار من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، الذي لم يرض معظم أعلامهم قبل ابن مالك الاستشهاد به في اللغة والنحو، محتجين بغلبة الرواية بالمعنى لا باللفظ عليه، ولنستمع هنا لما قاله أبو حيان غاضباً على ابن مالك لإكثاره من الاستدلال(١٨) بالحديث «قد أكثر هذا المصنف (ابن مالك) من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب، وما رأيت أحداً من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره...».

وهنا أقف عند هذه العبارة الأخيرة لأبي حيان، مؤكداً جرأته في هذا الإدعاء، بما جاء في مطبوعات مجمع اللغة العربية بجمهورية مصر العربية...

قال أستاذنا المرحوم الشيخ محمد الخضر حسين العضو السابق للمجمع اللغوي الذي بارك إكثار ابن مالك من الاستشهاد بالحديث، وقال في الرد على دعوى أبي حيان هذه ما يكفينا منه:

«...(١٩) أما ادعاء أبي حيان أن المتأخرين من نحاة الأقاليم، تابعوا المتقدمين في عدم الاحتجاج بالحديث، فمردود عليه بأن كتب النحاة من أندلسيين وغيرهم مملوءة بالاستدلال بالحديث، ومنهم: الشريف الصقلّي والشريف الغرناطي في شرحها لكتاب سيبويه.» وكذلك استشهد بالحديث السيرافي والصفّار في شرحها لكتاب سيبويه، والذي يرجع إلى كتاب «التوطئة»(٢٠) لأبي علي الشَّلَوْبين يرى المصنف ـ وقد استشهد في ثناياه ببعض الأحاديث النبوية ـ كما في معرض حديثه عن الضمير وعن المؤنث الذى لا علامة له، وعن الجملة الواقعة خبراً للمبتدأ ونحو ذلك، ومن المتقدمين الذين أكثروا من الاستشهاد بالحديث ـ خلافاً لما زعمه أبو حيان ـ أبو منصور الأزهري صاحب «التهذيب»(٢١) والعلامة ابن عصفور(٢٢)، وأبو

العباس»(٢٣) المبرّد ... وإذا كان أبو حيان قد تحامل على ابن مالك في هذه الناحية، فما أكثر العلماء المحققين الذين أنصفوه ودافعوا عنه قديماً وحديثاً ومنهم العلامة الدماميني الذي قال: (٢٤) «... وقد أكثر المصنف (يعني ابن مالك) من الاستدلال بالأحاديث النبوية على إثبات الأحكام النحوية، وشنع عليه أبو حيان ... وقد أجريت ذلك لبعض شيوخنا، فصوبوا رأي ابن مالك فيما فعله من ذلك، بناء على أن اليقين ليس بمطلوبٍ في هذا الباب، وإنما المطلوب غلبة الظن الذي هو مناط الأحكام الشرعية» ومن مفارقات أبي حيان أنه ـ وهو الذي عاب على ابن مالك الإكثار من الاستشهاد بالحديث ـ قد استشهد هو نفسه بالحديث الشريف. مثلاً في باب «أفعل(٢٥) التفضيل» وفي معرض الحديث عن «معمول الصفة المشبهة» ومما يحمده الغيازى على اللغة العربية والأحاديث النبوية للمجمع اللغوي أنه ـ كما عنى في الجزء الأول من مجلة المجمع اللغوي بالدفاع عن الاستشهاد بالحديث النبوي عني في الجزء الرابع من هذه المجلة بتنظيم الاستدلال بالحديث النبوي قائلاً ما نصه:

«واختلف علماء العربية في الاحتجاج بالأحاديث النبوية لجواز روايتها بالمعنى، ولكثرة الأعاجم في روايتها، وقد رأى المجمع الاحتجاج ببعضها في أحوال خاصة مبينة فيما يأتي:

أ ـ لا يحتج في العربية بحديث لا يوجد في الكتب المدونة في الصدر الأول ككُتب الصحاح.

ب ـ يحتج بالحديث المدون في هذه الكتب الآنفة الذكر على الوجه الآتي:

الأحاديث المتواترة والمشهورة، والأحاديث التي تستعمل ألفاظها في العبادات، والأحاديث التي تعد من جوامع الكلم، وكتب النبي ـ ﷺ ـ والأحاديث التي عرف من حال رواتها أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى، والأحاديث المروية من طرق متعددة، وألفاظها واحدة ... وكنت أودُّ هنا ـ وما أزال أَوَدُّ ـ أن يضيف المجمع اللغوي الوقور إلى هذه الأنواع من الأحاديث خطب الرسول ـ ﷺ ـ وهذا ما انفرد بالتنبيه إليه ـ فيما أعلم ـ أستاذنا المرحوم الدكتور عبد الوهاب عزام قائلاً ما نصه(٢٧):

«فرضت صلاة الجمعة في السنة الثانية من الهجرة، وكان الرسول ـ صلوات الله عليه وسلامه ـ يخطب في كل جمعة خطبتين بينهما جلسة قصيرة، إلا في الأسفار، وقد عاش الرسول

إلى السنة الحادية عشرة، فقد خطب للجمعة أكثر من ثماني حجج، وفي كل سنة خمسون أسبوعاً وأحسب أن أسفاره في هذه الحقبة لا تبلغ سنة، فخطبه في الجمعة لا تقل عن ثلاثمائة وخمسين خطبة، قالها على مشهد من المسلمين، وهم حريصون على الاستماع إليه، كلفون بحفظ قوله والتحدث به، فأين خطب رسول الله؟ إن المروى منها ـ على أنه خطب ـ قليل، يروى في كتب الحديث والسيرة والتاريخ والأدب، ولا نشك في أن كثيراً مما قيل في هذه الخطب رُوى أحاديث قصيرة متفرقة، إذ كان القوم لا يكتبون الخطب، فيفوتهم حفظها كاملة، فيعون منها جُملاً، ولا نشك أن كثيراً منها نسيه السامعون، وفات رواة الحديث. هذا موضوع قيم طريف يجدر أن يتناوله الباحثون في سيرة خاتم المرسلين، فيستقصوا ما أُثر من خطبه ويحصوه، ثم ينظروا: كم مقداره؟ وما قياسه إلى الخطب كلها كاملة ـ كما يقدرها الباحث ... ثم يتخذ هذا معياراً في الحديث كله: الخطب وغير الخطب، ليعلم ماذا ضبط من أقوال الرسول بالقياس إلى ما لم يضبط. وهل لهذا البحث نتائج أكثر خطراً مما أقدره وأنا أكتب هذه السطور ...»

وأقول: إن من أبرك نتائج الاهتداء إلى الخطب النبوية الشريفة المنشودة تامة وكاملة، توسعة دائرة الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف، وإثراءها إثراء يشرح صدور قومٍ مؤمنين.

رابعاً: أسبقيته النحاة والصرفيين قديماً وحديثاً إلى الإكثار من نظم العلوم العربية، ودعونا من الأشعار التي نسبها إليه بعض القدامى في أغراض أخرى غير «النظم العلمي»، فما هذه الأشعار ـ وإن أعجب بها بعضهم ـ إلا نظمٌ لا شعر، وقد غلبت عليها النزعة الفقهية، أو المبالغات التي لا يسيغها الذوق الأدبي السليم، من طراز قوله مثلاً(٢٨).

إذا رمدت عيني تداويت منكمُ   بنظرة حُسنٍ أو بسمع كلام
فإن لم أجد ماءً تيممت باسمكم   وصليت فرضي والديار أمامي

أو من طراز قوله مادحاً ومبالغاً ـ وكأنه ابن هانيء الأندلسي في شيعيته الجامحة ـ:

من جنده الأقدار فهي منجدة   لمن يواليه بجود وجده

وهذا النظم ـ ولا أقول: الشعر ـ قاله في مدح الملك الناصر. كما أشرنا إلى ذلك آنفاً(٢٩)، ثم تعالوا بنا إلى عرض موجز خاطف لأهم المنظومات العلمية التي لم نعرف مثلها لأحد قبل ابن مالك: لا كماً ولا كيفا...

أ ـ لقد نظم ابن مالك «القصيدة المالكية» في علم القراءات، و قد اعتبرها ابن مالك نفسه أوسع من منظومة «حرز الأماني» للشاطبي قائلاً فيها:

وبعد فذا نظم وجيز قد احتوى   على ما احتوت «حرز الأماني» وأزيدا

ـ غير أن بعض علماء القراءات يعتبرون هاتين المنظومتين: «المالكية» و«الشاطبية» بمنزلة سواء(٣٠)، ويفضل بعضهم «الشاطبية» على «المالكية».

ب ـ وفي علمي النحو والصرف نظم ابن مالك ما اشتهر باسم «الألفية» أو باسم «الخلاصة» لقوله أولاً في مطلعها:

وأستعين الله في ألفية   مقاصد النحو بها محوية

ـ ثم قوله في ختامها ـ طيب الله ثراه ـ

أحصى من الكافية الخلاصة   كما اقتضى غنىً بلا خصاصة

ـ وكما فضل ابن مالك منظومته في القراءات على الشاطبية، فضل منظومته في النحو والصرف هذه على منظومة ابن معطي قائلاً:

وتقتضي رضاً بغير سخط   فائقة ألفية ابن معطي

ـ ثم عاد فشهد لابن معطي بشرف الأسبقية الزمنية، داعياً له ولابن معطي بالمغفرة الموفورة إن شاء الله:

وهو بسبقٍ حائزٌ تفضيلاً   مستوجب ثنائي الجميلا
والله يقضي بهبات وافرة   لي وله في درجات الآخرة

وقد ظفرت ألفية ابن مالك لا ألفية ابن معطي، بما لم تظفر به منظومة علمية أخرى من العناية الفائقة بها، ماثلة في الشروح والحواشي والتقارير ... وإذا كانت هذه الألفية هي المنظومة الجامعة لأبواب النحو والصرف، فإن لابن مالك منظومات أخرى نحوية أو صرفية، في فرع من فروع النحو أو الصرف أو اللغة من طراز ما يأتي:

١ ـ أرجوزته الطويلة التي قالوا إنها بلغت ١٢٠٠ بيت، وسماها .. نظام الكفاية في اللغة»

وهي ماتزال مخطوطة ومصورة بمعهد المخطوطات التابع لجامعة الدول العربية.

٢ ـ منظومة أخرى في الألفاظ التي وردت على نظام واحد عن العرب، وأصلها مفقود حتى اليوم، ولكن أشار إلى بعضها جلال الدين السيوطي(٣١).

٣ ـ منظومة ثالثة نظمها في أربعة عشر بيتاً من بحر البسيط. وموضوعها: الكلمات التي وردت فيها لغات ثلاث فأكثر، وأصلها كذلك مفقود، ولكن أشار إلى بعضها السيوطي(٣٢) والصفدي(٣٣).

٤ ـ أرجوزة طويلة جداً أوصلها بعضهم إلى ٢٧٠٤ بيت وسماها ابن مالك «الإعلام بمثلث الكلام» وفيها حشد الكلمات التي تميزت بثلاثية اللفظ واتحاد المعنى من الأسماء والأفعال، وكأنه ـ رحمه الله ـ أراد أن يزاحم اللغويين في ميدانهم اللغوي الأصيل...

٥ ـ منظومته من بحر الطويل في ستة وستين ومائة بيت، وقد سماها .. تحفة الودود في المقصور والممدود» وظهرت طبعتها الأولى عام ١٣٢٩ هـ ، وشرحها ابن مالك نفسه شرحاً موجزاً موفقاً.

٦ ـ منظومته المشهورة باسم «لامية الأفعال» وقد بلغت أبياتها من بحر البسيط أربعة عشر ومائة على رويٍّ واحد، وقد حشد فيها ـ فيما حشد ـ أبنية وتصاريف وتغييرات: الفعل المجرد، والفعل المزيد والفعل المبنى للمجهول، وأسماء الفاعلين والمفعولين والمصادر وأسماء الزمان والمكان والآلة كما حشد فيها مميزات الفعل المضارع، وصيغ فعل الأمر ... وفي ختامها قال ما يشير إلى ما كان يعانيه من شظفِ العيش وسوء الحال، وقلق البال:

وأسأل الله من أثواب رحمته   ستراً جميلاً على الزلات مشتملاً
وأن ييسر لي سعياً أكون به   مستبشراً جذلاً لا باسرا وجلا!!!

٧ ـ ومن منظوماته العلمية المخطوطة حتى اليوم:

أ ـ منظومته في التفرقة الدقيقة بين حرفي: الظاء والضاد قد بلغت اثنين وتسعين بيتاً وهي ماتزال مخطوطة(٣٤) بدار الكتب المصرية.

ب ـ منظومته التي جمعت أفعال الأمر التي بقيت على حرف واحد وقد أحصاها عشرة

أفعال وسجلها في ورقات مخطوطة(٣٥) بدار الكتب المصرية أيضاً.

جـ ـ منظومته في عشرة أبيات وموضوعها: الفعل الذي يسند إلى ضمير الواحد والمثنى والجمع بنوعيه، وفي نهاية هذه القصيدة حدثنا عن حركات الأفعال(٣٦).

د ـ ومنظومته في الأفعال التي جاءت لاماتها بالواو أو الياء، وقد بلغت سبعة وستين بيتاً وقرأنا بعضها الذي نقله السيوطي(٣٧) في «المزهر».

ومما يحمده الباحثون المحققون لابن مالك أنه اعترف للمتأخرين بأفضلية سبقهم لمن سلف في ميدانهم أحياناً، وفي ذلك يقول في مقدمته لتسهيل الفوائد، وتكميل المقاصد ما نصه: «... وإذا كانت العلوم منحا إلهيّة ومواهب اختصاصية فغير مستبعد أن يُدخر لبعض المتأخرين ما عَسُر على كثير من المتقدمين، نسأل الله السلامة من حسد يسد باب الإنصاف، ويصد عن جميل الأوصاف...!!».

وأحسب أن الله ـ عز وجل ـ قد استجاب لابن مالك هذا الدعاء، في تحديد موقفه من النحاة السابقين، وحسبنا هنا موقفه من الإمام الزمخشري وتلميذه ابن الحاجب في عدم استشهادهما بالحديث الشريف في النحو واللغة للأسباب التي أشرنا إليها سابقاً، وفي هذين الإمامين قال ابن مالك ـ كما روى السيوطي والمقري ـ: إن ابن الحاجب «أخذ علمه عن صاحب المفصل، وصاحب المفصل (أي الزمخشري): نحوي صغير...» وهذا الزمخشري الذي وصفه ابن مالك بالنحوي الصغير، كان ابن مالك نفسه مغرماً أيما غرام بكتابه «المفصل» الذي ألفه الزمخشري سنة ٥١٣ هـ. ونال في عصره من عناية العلماء به، وشرحهم له، ما لم ينله كتاب آخر، ولم يكتف ابن مالك بشرحه، وإنما نظمه في كتاب له سماه «الموصّل في نظم المفصّل» ثم أتْبع هذا الكتاب أعني «الموصل» بكتاب آخر سماه «سبك المنظوم، وفك المختوم» ولم يمنعه إعجابه بالزمخشري من أن يأخذ عليه بعض المآخذ، ومنها أنه ـ أي الزمخشري ـ لم يعرف كتاب سيبويه ـ وهو الكتاب ـ إلا بتصفح وانتقاء، لا بتدبر واستقصاء، وفي ذلك قال ابن مالك ما نصه في «باب القسم»: «وقال الزمخشري في مُ والله: ومن الناس من زعم أنها «أيمن» قلت: لم يعرف الزمخشري: من الذي زعم ذلك ـ وهو سيبويه ـ فإنه قال في باب عدة ما يكون عليه الكلم: واعلم أن بعض العرب يقول: مُ الله لأفعلن، يريد: «أيْمُ الله» «وفي

عدم معرفة الزمخشري بأن صاحب هذا القول هو سيبويه، دليل عل أنه لم يعرف من كتابه إلا ما يُعرف بتصفح وانتقاء، لا بتدبر واستقصاء، فما أوعر تبجحه، وأيسر ترجُّحه...!!!».

وبرغم هذه القسوة من ابن مالك على الزمخشري، قد رأينا مدى عنايته بالمفصَّل للزمخشري، الذي عرف له ابن مالك الناقد المنصف ما له وما عليه، وما بخسه حقه وهو الذي كان حريصاً على إنصاف غيره. بل كان حريصاً حتى على إنصاف نفسه في ثقة العالم وتحدثه بنعمة الله عليه، ومن أمثلة ذلك قوله في شرح التسهيل(٣٩) ما نصه:

وهذه توجيهات أُعِنْتُ عليها، ولم أُسبق إليها» يعني ابن مالك أنه أبو عذرتها، وليس ابن بجدتها.

●●●●●

الهوامش :

(١) أبو المحاسن: بدائع الزهور: ٢: ٤٢٤، ودسعيد عاشور: الظاهر بيبرس: ١٦، ١٧.
(٢) السيوطي: بغية الوعاة.
(٣) ومنهم المقريزي قديماً، ثم المعلم بطرس البستاني ومحمد فريد وجدي وجورجي زيدان وأحمد أمين حديثا.
(٤) بروكلمان ١: ٢٩٨، ودائرة المعارف الإسلامية المجلد الأول ص ٢٧٢.
(٥) حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة ١: ١٤٠.
(٦) أحمد أمين: ظهر الإسلام: ٣: ٢٧.
(٧) الشهرستاني: الملل والنحل تحقيق محمد فتح الله بدران ص ٦٢.
(٨) ابن مالك: الكافية والشافية: مخطوط بدار الكتب المصرية رقم ٢٦٤ نحو ص ١٧١.
(٩) محمد بن علي الموسوي: شرح شواهد الألفية لابن الناظم ط سنة ١٣٤٤ ص٢.
(١٠) ابن مالك شرح الكافية الشافية مخطوط نحو بدار الكتب المصرية رقم ٢٦٤ ص ٧٢.
(١١) ابن شاكر: فوات الوفيات ج٢ ص ٢٢٧، والسيوطي: بغية الوعاة ص ٥٥، وسركيس: معجم المطبوعات ص ٢٣٤.
(١٢) المقري: نفح الطيب ٧: ٢٦٣، والسيوطي: بغية الوعاة: ٥٣، وحسن المحاضرة ٢: ٧٥، ٨٦ ـ المقريزي: المواعظ والاعتبار ٣: ٣٥٢.
(١٣) ابن مالك: الإعلام بمثلث الكلام ص٢.
(١٤) ياقوت: معجم الأدباء: ١٤ ص ١٨، والثعالبي: يتيمة الدهر ص ٢٣٢.
(١٥) الشافية الكافية: ٥٣ ثم شرحها: المخطوط ص ٩٩ ثم شرح التسهيل ٢: ١٨٢ وسورة الأنعام ١٣٧ ثم شرح الكافية لابن مالك ١/٤٥، ٢/٧٨.

(١٦) سورة النساء: ص ١.
(١٧) سورة المائدة: ٦٠، ابن مالك: الإعلام بمثلث الكلام: ص ١١٨.
(١٨) السيوطي: الاقتراح ص ١٩، وشرح التسهيل ج٧ ص٩٠ مخطوط بدار الكتب، والخزانة ٥/.
(١٩) مجلة مجمع اللغة العربية بمصر: الجزء الأول.
(٢٠) التوطئة: مخطوط بدار الكتب نحو تيمور رقم ٦٦٨ ص ٦٣، ٨٦، ١٧٤.
(٢١) د. ابراهيم نجا: المعاجم اللغوية: ٤٥ وما بعدها.
(٢٢) المعَرّب: مخطوط بدار الكتب نحو تيمور رقم ٦٠٩ ص٧٣.
(٢٣) المقتضب للمبرد تحقيق عبد الخالق عضيمة، والمقتضب دراسة وتحليل ونقد للأستاذ أمين السيد: مخطوط بمكتبة دار العلوم بالقاهرة ص ١٧٣.
(٢٤) تعليق الفوائد: ١٠٧، ١٠٨.
(٢٥) أبو حيان: ارتشاف الضرب مخطوط ص ١١٨٨.
(٢٦) شرح التسهيل ج٧ ص ١٨.
(٢٧) عبد الوهاب عزام: الشوارد: ١٨٩ وارجع إلى البحث الفائز بجائزة الدراسات الأدبية من المجمع اللغوي للغزالي حرب يوم ١٩٨٣/٥/٢٣ مخطوط بمكتبة المجمع ص ٩١، ٩٢.
(٢٨) المقري: نفح الطيب: ٧: ٢٧٣، ٢٧٤.
(٢٩) ابن مالك: الإعلام بمثلث الكلام ص٢.
(٣٠) المقري: نفح الطيب: ٧: ٢٥٩، ٢٦٠، وصلاح الدين الصفوي: الوافي بالوفيات: ٣: ٣٥٩.
(٣١) السيوطي: بغية الوعاة: ٥٤.
(٣٢) السيوطي: المزهر: ١٤٥.
(٣٣) الصفوي: الوافي بالوفيات: ٢٦١.
(٣٤) مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ٥٨٣٠هـ.
(٣٥) مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ٢١٤ مجاميع تيمور.
(٣٦) مخطوط بدار الكتب المصرية ص ٢٧٧.
(٣٧) السيوطي: المزهر ج٢ ص ١٧٨.
(٣٨) السيوطي: بغية الوعاة: ٥٥، نفح الطيب: ٧:٢٧٢:٢٥٩.
(٣٩) شرح التسهيل ج٢ ص ١٤٠.

●●●●

• ليس هناك سبيل إلى إيجاد استقرار كامل، وأمن متكامل وحرية متوفرة إذا لم يخلص قادة العالم وشعوبه في تلمس الخير ومحاولة تجنب الشر ونبذ الأطماع بالاعتداءات والتدخل في شئون الغير.

«فيصل بن عبد العزيز»